

علاقة الصادرات النفطية بالاستثمارات العربية الجزائرية خلال الفترة (1995-2011)

لوعيل بلال(*)

الملخص:

تهدف هذه الورقة إلى توضيح العلاقة بين الصادرات النفطية والاستثمارات العربية الجزائرية خلال الفترة (1995-2011)، وذلك من خلال قياس الأثر بين المتغيرين، دون إهمال المتغيرات الأخرى التي تؤثر على الاستثمارات العربية الجزائرية، حيث لوحظ أنه هناك أثر معنوي وموجب للصادرات النفطية والاستثمارات العربية في الجزائر، وأن الاستثمارات العربية الجزائرية تتأثر إيجابيا بكل من أسعار النفط، دخل الفرد، الناتج الداخلي الخام، البنية التحتية، المستوى التعليمي، سعر الصرف، كما تتأثر سلبيا بمعدلات التضخم.

الكلمات المفتاحية: الصادرات النفطية، الاستثمارات العربية البينية، الاستثمارات العربية الجزائرية.

المقدمة:

تم تطوير العديد من النظريات لنمذجة قرار الاستثمار الخاص بهدف استكشاف أهم العوامل المحدد له، وكان كينز أول من لفت الأنظار إلى وجود قرار مستقل يختص بالاستثمار على مستوى الاقتصاد التجميعي، وأن هذا القرار يعتمد على مفهوم الكفاءة الحدية لرأس المال التي يتوقعها المستثمر مقارنة بسعر الفائدة كتكلفة بديلة للأموال المستثمرة. وقد تناول الكثير من الباحثين محددات الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وقد اتفق معظمهم على وجود عوامل مشتركة أو شبه اتفاق على بعض المحددات والدوافع الخاصة بالاستثمارات الأجنبية.

والدول العربية تواجه تحديات تنموية كبيرة تتمثل في ارتفاع معدلات البطالة خاصة لخريجي الجامعات، وضالة النمو الاقتصادي (نمو متدني)، وارتفاع معدلات الفقر في الدول غير الخليجية، وتوجه أغلب الدول العربية هذه الوضعية بتطبيق سياسة الإصلاحات على المستوى الكلي، والجزئي بغرض مواكبة التطور، ورفع معدلات اقتصادها، بما يعرف بالتنمية الاقتصادية، وذلك عن طريق تشجيع الاستثمار سواء كان محليا، أو أجنبيا مباشرا، ويمثل ارتفاع تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة خلال السنوات الأخيرة فرصة للدول العربية من أجل دعم برامجها التنموية، والنهوض باقتصاداتها. وقد ارتفعت تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في العالم خلال العشرية الأخيرة، ولم تستفيد الدول العربية بشكل واسع من هذه التدفقات، نظرا لمحدودية البيئة الاستثمارية للدول العربية وللاعتقاد بارتفاع المخاطر فيها، وفي نفس الوقت شهدت الدول النفطية الخليجية ارتفاعا في الفوائض النفطية، ونتيجة لعدة عوامل فقد بدأت الاستثمارات العربية البينية في الارتفاع. والجزائر لا تمثل استثناء على ذلك حيث أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة والعربية منها لها عدة عوامل تحدها، ومن بين هذه العوامل نجد الصادرات النفطية، وهذا ما يتناول إشكالية هذه الورقة:

هل زيادة الصادرات النفطية ساهمت في تطوير الاستثمارات العربية في الجزائر خلال

الفترة (1995-2011)؟

وللإجابة على هذا التساؤل ارتأينا تناول الموضوع على النحو التالي:

- الاستثمارات العربية البينية.

(*) أستاذ محاضر قسم " ب " بكلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة أمحمد بوقرة بومرداس (louailbilal2@gmail.com).

- واقعها.
- قياس أثر الصادرات النفطية في تطوير الاستثمارات العربية الجزائرية خلال الفترة (1995-2011)

أولاً: الاستثمارات العربية البينية

على الرغم من أهمية الاستثمارات العربية وضخامة حجم الفوائض المالية العربية وانتشارها على مستوى العالم، إلا أن واقعها يكشف تدنيا واضحا لدورها في الاقتصاديات العربية، مما يؤكد مشكلات تقف وراء تحقيق الدور المنشود لها.

1- مفهومها: يمكننا تعريف الاستثمارات العربية البينية بأنها "تلك التدفقات الرأسمالية التي يكون مصدرها مواطنون عرب طبيعيون أو مؤسسات عربية معنوية – من خارج الدول العربية المضيفة – والتي توظف في مشاريع استثمارية عربية خاصة أو عامة أو مختلطة تدار على أسس تجارية"¹.

2- أهميتها: للاستثمارات العربية البينية أهمية كبيرة يمكننا تلخيصها في النقاط التالية:²

1-2 تخفيف أعباء التنمية العربية: ترجع أهمية الاستثمارات العربية البينية لما تقدمه من خدمات للتنمية العربية، فهي تقوم بتخفيف عبئ الامتناع عن الاستهلاك لتوليد المدخرات على دول العجز العربية، من خلال إضافة المدخرات الفائضة من دول الفائض العربية إلى المدخرات المحلية لدول العجز العربية. هذا بالإضافة إلى أن انسياب الاستثمارات العربية البينية يمثل إضافة إلى حجم الموارد المتاحة للاستخدام في اقتصاديات الدول المضيفة لها، كما يتضمن إمكانية زيادة كفاءة الموارد المحلية ورفع إنتاجيتها، نظرا لما يترتب عليه من تشغيل لموارد كانت عاطلة.

2-2 تحقيق التكامل العربي في مجال الاستثمار الإنتاجي: لقد انصبحت معظم جهود التكامل بين التكتلات الاقتصادية للدول النامية بقاراتها الثلاث (آسيا، إفريقيا، أمريكا اللاتينية) على تحقيق التكامل في مجال العلاقات التجارية، وبالمثل فقد تركزت جهود التكامل العربي في معظمها في المجال السياسي والعسكري، وهو الأمر الذي أدى إلى إهمال الدور الاقتصادي والاستثماري في تجسيد التكامل، هذا في الوقت الذي تنسم فيه اقتصادات الدول النامية والدول العربية من بينها بضعف درجة التطور بما لا ينسجم مع إهمال جانب التكامل الإنتاجي.

ومن هنا يمكن القول بأن ما تحتاجه هذه الدول في تكاملها، في المقام الأول هو إقامة قاعدة إنتاجية التي هي بأمس الحاجة إليها والتي تقوم على أساسها العلاقات التجارية، السياسية والعسكرية. ولهذا يبرز التكامل في مجال إقامة القاعدة الإنتاجية وتشغيلها وتوسيعها ليكون بمثابة المدخل الأساسي في التكامل بين الأقطار النامية والدول العربية من بينها، ولهذا تتضح أهمية التأكيد على ضرورة التكامل العربي في مجال الاستثمار الإنتاجي كمدخل أساسي وحاسم للتكامل العربي في المجالات الأخرى.

3-أسباب تناميها: يرى بعض المحللين والخبراء سبب زيادة حجم الاستثمارات العربية البينية في السنوات الأخيرة إلى عدة أسباب، يمكننا تلخيصها في النقاط التالية:

أ- أسباب داخلية: فهناك عدة عوامل داخلية ساهمت في تنامي الاستثمارات العربية البينية، ومنها³:

¹ علي لطفي، الاستثمارات العربية ومستقبل التعاون الاقتصادي العربي، (بحوث عربية، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 2009)، ص 125.

² المرجع نفسه، ص: 125، 126.

³ علي لطفي، المرجع السابق، ص: 132-135.

أ-1 التحسن الإداري: تطورت خلال السنوات الأخيرة أساليب الترويج للمشروعات الجاذبة للاستثمار، صاحبها تحسن في الإجراءات الإدارية اللازمة لإقامة هذه المشروعات، وقد تمثلت أهم عناصر ذلك التحسن الإداري في اختصار الإجراءات سواء المتعلقة منها بالحصول على التراخيص أو خطوات البدء في عمليات التأسيس والإنتاج والتصدير وتوفير الوقت اللازم لكل ذلك. هذا بالإضافة إلى تقليل الرسوم الإدارية وتوفير المعلومات المتعلقة بالتشريعات والقوانين وإجراءات الضمان والتأمين وما يحتاج المستثمر لمعرفته عن الأمور البنكية والمصرفية في البلد المضيف.

أ-2 إنشاء المدن الاقتصادية المتكاملة: لقد تم مؤخرا تطور المنطقة العربية في إطلاق مشاريع عملاقة، تمثلت أبرزها في بناء مدن اقتصادية متكاملة، وتطوير ما تحتاج إليه من بنية أساسية (مطارات، طرق، موانئ، سكك حديدية ...) خاصة في دول الخليج.

أ-3 استكمال برامج الخصوصية: إتباع العديد من الدول العربية برامج الخصوصية، كان له دور كبير في تنمية الاستثمارات العربية البينية، كفتح المجال أمام مستثمرين عرب لشراء العديد من الشركات الكبرى.

أ-4 انخفاض العائد على الاستثمار خارج الدول العربية: يعتبر انخفاض معدل العائد على الاستثمار في الدول غير العربية، خاصة في مجال الموارد الطبيعية كالنفط والغاز...، سببا في عودة رؤوس الأموال العربية إلى الدول العربية مما ساهم ذلك في تطوير الاستثمارات العربية البينية.

أ-5 التطور في مجال السياحة: لقطاع السياحة أهمية كبيرة في زيادة تنامي الاستثمارات العربية البينية، خاصة في السنوات الأخيرة، كونه يزداد الاستثمار فيه ويفتح مشاريع استثمارية أخرى بجواره مثل قطاع الصناعات الأولية والخدمات، وإنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة وأخرى كبيرة تبدأ من منتجي الهدايا التذكارية إلى سلسلة الفنادق متعددة الجنسيات.

أ-6 التطور في مجال الاتصالات: شهد هذا القطاع تطورا كبيرا في الآونة الأخيرة، وساهم بقدر كبير في تنمية الاستثمارات العربية البينية، وذلك بتوسع نشاط شركات اتصال عربية داخل دول عربية.

أ-7 التطور في مجال العقارات: أدى إقامة المدن السكنية بتمويلات عربية مشتركة في الآونة الأخيرة إلى حدوث طفرة في مجال العقارات في الدول العربية، مما ساهم بقدر كبير في زيادة الاستثمارات العربية البينية.

ب- أسباب خارجية: أما العوامل الخارجية، فهي¹:

ب-1 أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001: منذ ذلك التاريخ تغيرت نظرة الغرب إلى الدول العربية، وظهرت موجات من الكراهية والعداء للمسلمين والعرب بصفة خاصة، وتنامت معوقات الاستثمارات العربية في الدول الغربية، مما أدى إلى سحب بعض المستثمرين العرب أموالهم من تلك الدول وتوجيهها إلى دول عربية، مما أدى ذلك إلى زيادة ملموسة في الاستثمارات العربية البينية.

ب-1 الطفرة النفطية: ارتفاع أسعار النفط في السنوات الأخيرة، أدى إلى تراكم ثروات نقدية وفيرة لدى الدول المصدرة للنفط خاصة الدول الخليجية، واستثمارها في دول عربية. وسنوضح ذلك بالتفصيل في الفصول القادمة.

ثانيا: واقع الاستثمارات العربية البينية

¹ علي لطفي، المرجع السابق، ص: 135.

تسعى الدول العربية إلى تمويل استراتيجيات التنمية العربية الحديثة من خلال استقطاب أكبر قدر من الاستثمار الأجنبي، لأنه يساهم في التقليل من حدة عجز ميزان المدفوعات، وتقادي اللجوء إلى الديون الخارجية، وجلب التكنولوجيا بالإضافة إلى زيادة التشغيل، لكن الاستثمار الأجنبي القادم من الدول غير العربية يختلف عن القادم من الدول العربية، لأن هذه الأخيرة تسعى إلى التعاون بينما الدول غير العربية تريد أن تأخذ أكثر من أن تعطي.

1- بعض الخصائص الهيكلية والاقتصادية للدول العربية: إن المنطقة العربية غير متجانسة في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وكذلك في حجم السوق ومستوى المؤسسات، فمستوى الدخل يتراوح بين المستوى المرتفع في دول مجلس التعاون الخليجي إلى مستويات منخفضة كما هو الحال في اليمن والسودان وموريتانيا، وتصنف أغلب الدول العربية ضمن دول ذات دخل متوسط. وفيما يخص المسافة فإن العالم العربي يتراوح طوله أكثر من 6300 كلم من نواكشوط إلى بغداد، وتتقلص ما بين الدوحة والمنامة إلى 85 كلم، ولكل الدول العربية إطلالة على البحر كما أن لكل منها أكثر من جوار، بالإضافة إلى قربها من أوروبا وآسيا، أما حجم السوق فيتراوح ما بين دول ذات كثافة سكانية مرتفعة مثل مصر، ودول ذات كثافة منخفضة لا يتعدى سكانها المليون.

وفي مجال تشجيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة فإن أغلب الدول العربية تطبق قوانين تشجيعية وتحاول تقليل البيروقراطية وزيادة عدد الاتفاقيات حول الازدواج الضريبي، ولا تفرض دول مجلس التعاون ضرائب، وهي في طريق إنشاء سوق خليجي مشترك، أما الدول العربية الأخرى فإن استخدامها للاتفاقيات الثنائية في مجال الاستثمار والضرائب لا زال محدودا، حيث أنها لا تمثل سوى 45 % و 32 % من اجمالي الاتفاقيات الممكنة في المجالين على التوالي.

وحسب مؤشرات الحاكمة التي ينشرها البنك الدولي فإن الدول العربية تعاني من ضعف الإطار المؤسسي، حيث ينتشر الفساد الإداري وعدم الاستقرار السياسي، هذه المؤشرات إن دلت على شيء فإنما تدل على أن المنطقة العربية منطقة مخاطر مما تحول دون استقطاب للاستثمارات الأجنبية المباشرة، وتتميز الدول الخليجية مع الأردن بالتحسن النسبي.

في بعض الدراسات النظرية هناك تأييد لفكرة أن للمؤسسات دور في ترقية الاستثمار وتحسين جاذبيته، إلا أنه هناك دراسات تطبيقية تدل على أن هذه الفكرة ليست محسومة وأن الدلائل ضعيفة لتأييدها، وإذا ما كانت التحليلات تركز على أن الاستثمار لا يتجه إلى المناطق ذات المؤسسات المتدنية أي من الدول المتقدمة إلى الدول النامية، فإن هناك دراسات حديثة تركز على ما يسمى " المسافة المؤسسية " أي أنه كلما زاد الفرق المؤسسي كلما قلت الاستثمارات، وهو ما يفسر ارتفاع تدفقات الاستثمارات العربية البينية، التي تتعادل أغلبها في التنمية المؤسسية، وبالتالي لا توجد قوى مؤسسية طارئة بشكل معنوي.

2- القطاعات الواعدة في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة العربية البينية: شهدت الدول العربية تطورات استثماراتها البينية في السنوات القليلة الماضية من حيث الكم والنوع، أدى إلى حدوث تغيرات إيجابية على صعيد التوزيع القطاعي لتلك الاستثمارات، ولذلك هناك قطاعات مؤهلة لأن تلعب دورا مهما في تعزيز الاستثمارات العربية البينية خلال الفترة المقبلة، أبرز هذه القطاعات نلخصها كالتالي:

1-2 قطاع الصناعة: يستطيع هذا القطاع أن يلعب دورا كبير في تعزيز التدفقات الاستثمارية البينية العربية، حيث ينقسم إلى:

أ- **الصناعات الاستخراجية:** في مقدمتها النفط والغاز التي لها فرص استثمارية واعدة خاصة كون أن المنطقة العربية تمتلك 58% من الاحتياطيات العالمية من النفط و29% من الغاز، مع وجود مؤسسات وشركات عربية قادرة على الاستثمار في هذا المجال، خاصة مع تنامي الطلب العالمي على النفط والغاز.

ب- **الصناعات التحويلية:** هناك العديد من المجالات يمكنها أن تطور الفرص الاستثمارية أبرزها: الصناعات المعتمدة على مواد خام محلية مثل صناعة البتروكيماويات والأسمدة والأغذية والمشروبات والصناعات الجديدة والتكنولوجية.

2-2 قطاع الخدمات: هذا القطاع رغم تطوره في الدول العربية إلا أنه مقارنة بالدول المتقدمة لا يزال قابلاً للاستمرار في تعزيز الاستثمارات العربية البينية، ويمكننا تقسيمه إلى:

أ- **قطاع الاتصالات:** منذ بداية العقد الماضي وهذا القطاع يقوم بتعزيز الاستثمارات العربية البينية، ولا يزال يقوم بهذا الدور خاصة بعد إعلان الشركات العربية الكبرى بزيادة استثماراتها في الدول العربية.

ب- **قطاع العقار:** يشهد هذا القطاع تطورات كبيرة، خاصة بعد ما شهد هذا القطاع في الآونة الأخيرة تحركات لافتة في كل من الإمارات، السعودية وقطر للاستثمار في مشاريع تنموية وعمرانية ضخمة في بقية الدول العربية.

ت- **قطاع السياحة:** كان هذا القطاع على قائمة القطاعات الجاذبة للاستثمارات العربية البينية، ومن المتوقع أن يعزز دوره في المستقبل.

ث- **قطاع المصارف:** بدأ ينشط بوضوح في السنوات الأخيرة في تطوير الاستثمارات العربية البينية خصوصاً مع اتجاه مؤسسات مصرفية عربية ضخمة في دول التعاون الخليجي لاستغلال فوائدها المالية الكبيرة في التوسع داخل الدول العربية بالتوازي مع قيام العديد من الدول العربية بتحرير قطاعاتها أما الاستثمار العربي.

ج- **قطاع النقل:** تشير معظم التوقعات إلى أن هذا القطاع سيشهد طفرة استثمارية عربية بينية كبرى خلال السنوات القادمة لاسيما مع وجود العديد من مشروعات النقل (بأنواعه البري، البحري والجوي) المشتركة بين الدول العربية.

2-3 قطاع الزراعة: حظت قضية الاستثمار الزراعي باهتمام متزايد في الدول العربية وخصوصاً بعد الارتفاعات القياسية في الأسعار العالمية للمحاصيل الزراعية والسلع الغذائية، وقد شهد هذا القطاع اهتماماً كبيراً في الدول العربية سواء من قبل الدول التي لديها إمكانيات وفرص للاستثمار الزراعي كمصر، السودان، الجزائر وسوريا أو من قبل الشركات العربية المهتمة بهذا المجال.

ثالثاً: قياس أثر الصادرات النفطية في تطوير الاستثمارات العربية الجزائرية خلال الفترة (1995-2011)

تم الاعتماد في هذه الدراسة على نموذج لدراسة أقيمت على الاقتصاديات النامية قام بها الباحث نبيل خوري سنة 2008¹، وأخرى أقيمت على الاقتصاديات العربية، قامت بها

¹Nabil KHOURI, les déterminants de l'investissement direct étranger dans les pays d'accueil en développement et son impact sur leur croissance économique, Évidences empiriques à partir des données en panel de 81 pays d'accueil en développement observés de 1995 à 2005, (Thèse de Doctorat, en sciences de gestion - option : finance, à l'école supérieure de commerce d'Alger, Algérie, 2008).

الباحثة ريم محمود سنة 2009¹، ومحاولة تطبيقها على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1995-2011).

1- دراسة وصفية لمتغيرات الدراسة: لقد تم التطرق في الفصل الأول إلى محددات الاستثمارات الأجنبية المباشرة من الجانب النظري والدراسات التطبيقية، وارتأينا أنه هناك عدة محددات تفسر تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة بصفة عامة والاستثمارات العربية البينية بصفة خاصة، لذا نكتفي في هذا المطلب إلى تعريف المحددات التي نستعملها في الدراسة دون التعمق، وسوف نتطرق إلى التعرف على متغيرات النموذج، المعطيات الاحصائية ومصادرها والأثار المتوقعة من المتغيرات.

1-1 **متغيرات النموذج:** يأخذ النموذج الأولي الشكل اللوغاريتمي:

2

$$\ln(FDIa_t) = f(\ln(GDP_t), \ln(GDPp_t), \ln(POP_t), \ln(INF_t), \ln(REER_t), \ln(TELE_t), \ln(OPR_t), \ln(ALPH_t), \ln(EXOIL_t), U_t)$$

حيث:

ويمننا توضيح المتغيرات المستعملة في الدراسة في الجدول رقم (1) المبين أدناه.

الجدول رقم (1):

متغيرات النموذج

المتغيرات	الرمز	التعريف
الاستثمارات العربية الجزائرية	FDIa	تدفق الاستثمارات العربية إلى الجزائر
الناتج الداخلي الخام	GDP	هو الناتج الداخلي الخام بسعر الأساس سنة 2005 ويعبر على حجم السوق.
دخل الفرد	GDPp_c	يمثل دخل الفرد بالأسعار الجارية، ويقاس به أيضا حجم السوق.
الكثافة السكانية	POP	عدد السكان خلال سنوات الدراسة، ويعبر أيضا على حجم السوق.
التضخم	INF	مؤشر الأسعار على الاستهلاك.

¹Rime MAHMOUD, **les Investissements Directs Etrangers dans les pays Arabes**, (Thèse de Doctorat, LEAD- Laboratoire d'Economie Appliquée au Développement, Faculté de Sciences Economiques et de Gestion, Université du Sud Toulon-Var, France, 2009).

سعر الصرف	REER	سعر الصرف الحقيقي.
البنية التحتية	TELE	عدد الخطوط الهاتفية المثبتة لكل 100 مواطن، وتعتبر على مستوى تطور البنية التحتية.
الانفتاح التجاري	OPR	معدل الانفتاح = (الصادرات + الواردات) \ الناتج الداخلي الخام $OPR = (IMPORT+EXPORT)/GDP$
مستوى التعليم	ALPH	نسبة القبول الاجمالي في الصف الأول من التعليم الثانوي.
الصادرات النفطية	EXOI L	هو عبارة عن الصادرات النفطية كنسبة من الناتج الداخلي الخام خلال سنوات الدراسة. $EXOIL = \text{Export of Crude Oil} / GDP * 100$

الجدول: من إعداد الباحث.

2-1 المعطيات الإحصائية: تم الحصول على المعطيات الإحصائية بالنسبة لمتغيرات الدراسة لحالة الجزائر من عدة مصادر، وتم الاعتماد أكثر على معطيات البنك العالمي، كونها تحتوي على أكبر كمية من الإحصائيات، ولكي لا يكون هناك تناقض في المعطيات، إلا في حالة عدم وجود المتغير نلجأ إلى مصادر أخرى، كالمؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات بالكويت، مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية بأنقرة (تركيا)، وتمت الدراسة على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1995-2011)، ولهذا سنوضح في جدول شامل مصادر الحصول على المعطيات والمواقع الالكترونية ، والموضح أدناه.

الجدول رقم (2) :

المعطيات الإحصائية ومصادرها

المتغيرات	الرمز	مصدر المعطيات	الموقع الالكتروني
الاستثمارات العربية الجزائرية	FDIia	المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات بالكويت.	www.dhaman.org
الناتج الداخلي الخام	GDP	البنك العالمي، مؤشرات التنمية العالمية (WDI).	www.worldbank.org
دخل الفرد	GDPp _c	البنك العالمي، مؤشرات التنمية العالمية (WDI).	www.worldbank.org
الكثافة السكانية	POP	البنك العالمي، مؤشرات التنمية العالمية (WDI).	www.worldbank.org
التضخم	INF	البنك العالمي، مؤشرات التنمية العالمية (WDI).	www.worldbank.org
سعر الصرف	REER	البنك العالمي، مؤشرات التنمية العالمية (WDI).	www.worldbank.org
البنية التحتية	TELE	مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية بأنقرة.	http://www.sesrtic.org
الانفتاح التجاري	OPR	البنك العالمي، مؤشرات التنمية العالمية (WDI).	www.worldbank.org
مستوى التعليم	ALPH	مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية بأنقرة.	www.sesrtic.org
الصادرات النفطية	EXOI L	مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية بأنقرة.	www.sesrtic.org

الجدول: من إعداد الباحث

2- تقدير النموذج: لقد تم تقدير النموذج باستعمال طريقة المربعات الصغرى OLS عن طريق البرنامج الإحصائي (Stata10)، وبعد تجريب أغلب الحالات الممكنة لهذا النموذج خالصنا إلى أربعة نماذج اعتبرناها الأقرب لتفسير الظاهرة، ولوحظ أنه هناك ارتباط قوي بين متغيرات الدراسة.

1-2 النموذج الأول (M₁): تم في هذه الطريقة الاعتماد على دخل الفرد كمتغير لحجم السوق، والصادرات النفطية كمتغير لأسعار النفط، بالإضافة إلى كل من خطوط الهاتف كمتغير للبنية التحتية، والانفتاح التجاري، وسعر الصرف، مستوى التعليم، فلو حظ أن قيمة معامل الارتباط (R² = 0.9931) ومعامل الارتباط المصحح (Adj R² = 0.9724)، وكان النموذج على الشكل التالي:

$$\ln(FDIa_t) = a_0 + a_1 \ln(GDPpc_t) + a_2 \ln(REER_t) + a_3 \ln(TELE_t) + a_4 \ln(OPR_t) + a_5 \ln(ALPH_t) + a_6 \ln(EXOIL_t) + U_t (M_1)$$

2-2 النموذج الثاني (M₂): أما النموذج الثاني فكان بنفس الطريقة الأولى مع حذف متغير البنية التحتية، وإضافة الناتج الداخلي الخام كمتغير يدعم دخل الفرد في تفسير حجم السوق، فلو حظ أن قيمة معامل الارتباط (R² = 0.9919) ومعامل الارتباط المصحح (Adj. R² = 0.9678)، وكان النموذج على الشكل التالي:

$$\ln(FDIa_t) = a_0 + a_1 \ln(GDP_t) + a_2 \ln(GDPpc_t) + a_3 \ln(ALPH_t) + a_4 \ln(EXOIL_t) + a_5 \ln(REER_t) + a_6 \ln(OPR_t) + U_t (M_2)$$

3-2 النموذج الثالث (M₃): بينما النموذج الثالث فكان بنفس الطريقة الأولى مع حذف كل من متغير البنية التحتية، متغير الانفتاح التجاري، ومتغير المستوى التعليمي، وإضافة متغير التضخم فلو حظ أن قيمة معامل الارتباط (R² = 0.9338) ومعامل الارتباط المصحح (Adj. R² = 0.9007)، وكان النموذج على الشكل التالي:

$$\ln(FDIa_t) = a_0 + a_1 \ln(GDPpc_t) + a_2 \ln(EXOIL_t) + a_3 \ln(REER_t) + a_4 \ln(INF_t) + U_t (M_3)$$

4-2 النموذج الرابع (M₄): أما بالنسبة للنموذج الرابع فكان بنفس الطريقة الثالثة مع إضافة متغير البنية التحتية، فلو حظ أن قيمة معامل الارتباط (R² = 0.94) ومعامل الارتباط المصحح (Adj. R² = 0.8971)، وكان النموذج على الشكل التالي:

$$\ln(FDIa_t) = a_0 + a_1 \ln(GDPpc_t) + a_2 \ln(EXOIL_t) + a_3 \ln(REER_t) + a_4 \ln(INF_t) + a_5 \ln(TELE_t) + U_t (M_4)$$

3- اختبار النموذج وتفسير نتائجه: لتفسير النموذج يجب أن نخبره بعدها نقوم بتفسيره بناء على الاختبارات، وذلك من خلال اختبار كل نموذج على حدى، ثم نفسر نتائجه.

1-3 اختبار النموذج وعرض النتائج: لقد قمنا باستعمال كل من احصائية فيشر (Fisher) لمعرفة ما إذا كانت جميع المعلمات المقدرة ذات معنوية معاً، واحصائية ستودونت (Student) لاختبار معنوية معلمات النموذج كل على حدى، بالإضافة إلى احصائية داربن - واتسون (Durbin-Watson) لاختبار الارتباط الذاتي، بناء عليه لوحظ وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء، في معظم النماذج المقدرة بطريقة المربعات الصغرى OLS، لذلك أعدنا تقديرها باستعمال طريقة (HACNewey-westfixed) لمعالجة وجود ارتباط ذاتي للأخطاء من جهة، وعدم تجانس التباين من جهة أخرى، باستعمال البرنامج الإحصائي

EvIEWS)، وبعد اجراء الاختبارات والتصحيحات اللازمة حصلنا على النتائج الموضحة أدناه.

الجدول رقم (3):

نتائج التقديرات باستعمال طريقة المربعات الصغرى OLS للمتغير المفسر لو غار يتم الاستثمارات العربية الجزائرية

المتغيرات/النموذج	النموذج 1) (M ₁	النموذج 2) (M ₂	النموذج 3 (M ₃)	النموذج 4) (M ₄
لو غار يتم المستوى التعليمي) (LnALPH	0.85 (1.72)	1.47 (4.68)		
لو غار يتم الصادرات النفطية) (LnEXOIL	93.62 (26.63)***	102.27 (37.41)**	95.85 (38.52)**	69.28 (50.14)*
لو غار يتم التضخم) (LnINF			0.13- (0.25)	0.12- (0.26)
لو غار يتم سعر الصرف) (LnREER	13.83 (3.44)***	15.02 (4.42)**	11.71 (2.8)***	13.19 (3.34)***
لو غار يتم البنية التحتية) (LnTELE	1.8 (3.14)			2.69 (3.16)
لو غار يتم الانفتاح التجاري) (LnOPR	1.86 (2.65)	3.12 (1.64)**		
لو غار يتم الناتج الداخلي الخام) (LnGDP		0.31 (14.51)		
لو غار يتم دخل الفرد) (LnGDPpc	2.10 (1.03)	2.45 (1.63)*	4.13 (0.77)**	3.5 (1.08)***
الثابت (C)	518.87- (130.97)***	578.29- (242.29)**	512.13- (176.06)**	406.61- (224.2)**
معامل التحديد R ²	0.9931	0.9916	0.9338	0.94
معامل التحديد المصحح R ² Adj(المعدل)	0.9724	0.9678	0.9007	0.8971
إحصائية فيشر F	47.93	41.06	28.22	21.93
قيمة الاحتمال P	0.0206	0.024	0.0001	0.0004

الأرقام بين قوسين تمثل الخطأ المعياري، وإحصائية ستيودنت (T- Student) تتمثل في ثلاثة مستويات للمعنوية، حيث (***) تمثل مستوى معنوية 1%، (**) تمثل مستوى معنوية 5%، (*) تمثل مستوى معنوية 10%.

المصدر: تم الحصول على الجدول من مخرجات البرنامج الإحصائي Stata10.

2-3 تفسير النتائج: بما أن إحصائية فيشر المحسوبة (F_{cal}) أكبر من إحصائية فيشر الجدولة (F_{tab}) في النماذج الأربعة (M₁ ، M₂ ، M₃ ، M₄) فهي مقبولة، حيث لوحظ أنه بالنسبة للنموذج الأول (M₁) يعتبر هذا النموذج الأحسن كون أن معامل التحديد المصحح (المعدل) هو الأكبر، ويأخذ أصغر قيمة لكل من إحصائية (Akaike Info Criterion)

« AIC ») واحصائية (« Schwarz Criterion » SIC)، حيث أنه لوحظ في هذا النموذج أن الاستثمارات العربية الجزائرية تتأثر إيجابيا بكل من دخل الفرد الجزائري، الانفتاح التجاري على العالم الخارجي، البنية التحتية، سعر الصرف، المستوى التعليمي في الجزائر، والصادرات النفطية والتي تعبر عن أسعار النفط، حيث أثبتت الدراسة أن كل من الصادرات النفطية وسعر الصرف تمثل مستوى معنوية 99% حسب إحصائية ستيودنت (T-student) أي لهما تأثير قوي، وبالتالي فأي ارتفاع لأسعار النفط يؤدي إلى زيادة في قيمة صادرات النفط كنسبة من الناتج الداخلي الخام وبالتالي زيادة في قيمة الاستثمارات العربية الجزائرية. وبالنسبة للنموذج الثاني (M_2) وجاء هذا النموذج في المرتبة الثانية من حيث معامل التحديد المصحح (المعدل)، AIC و SIC، ولوحظ أن الاستثمارات العربية الجزائرية تتأثر إيجابيا بكل من دخل الفرد الجزائري، الناتج الداخلي الخام، الانفتاح التجاري على العالم الخارجي، سعر الصرف، المستوى التعليمي في الجزائر، والصادرات النفطية والتي تعبر عن أسعار النفط، حيث أثبتت الدراسة أن سعر الصرف يمثل مستوى معنوية 99%، والصادرات النفطية والانفتاح التجاري بمستوى معنوية 95%، والناتج الداخلي الخام بمستوى معنوية 90% حسب إحصائية ستيودنت (T-student)، أي أن زيادة أسعار النفط تؤدي إلى زيادة الصادرات النفطية وبالتالي زيادة كل من الناتج الداخلي الخام، دخل الفرد، والانفتاح التجاري، وهذا ما يساهم في رفع الاستثمارات العربية الجزائرية. بينما بالنسبة للنموذج الثالث (M_3) أما هذا النموذج فاحتل المرتبة الثالثة من حيث معامل التحديد المصحح (المعدل)، AIC و SIC، ولوحظ أن الاستثمارات العربية الجزائرية تتأثر إيجابيا بكل من دخل الفرد الجزائري، سعر الصرف، والصادرات النفطية، وسلبا بارتفاع معدلات التضخم في الجزائر، حيث أثبتت الدراسة أن كل من دخل الفرد وسعر الصرف يمثلان مستوى معنوية 99%، والصادرات النفطية تمثل مستوى معنوية 95%، حسب إحصائية ستيودنت (T-student)، أي أن زيادة أسعار النفط ودخل الفرد وانخفاض معدل التضخم يؤدي إلى زيادة الاستثمارات العربية الجزائرية. أما النموذج الرابع (M_4) أما بالنسبة لهذا النموذج فجاء في المرتبة الرابعة من حيث معامل التحديد المصحح (المعدل)، AIC و SIC، ولوحظ أن الاستثمارات العربية الجزائرية تتأثر إيجابيا بكل من دخل الفرد الجزائري، سعر الصرف، والصادرات النفطية، وتطور البنية التحتية، وسلبا بارتفاع معدلات التضخم، حيث أثبتت الدراسة أن كل من دخل الفرد وسعر الصرف ذو مستوى معنوية 99%، والصادرات النفطية بمستوى معنوية 90%، حسب إحصائية ستيودنت (T-student)، أي أن زيادة أسعار النفط ودخل الفرد وتطور البنية التحتية في الجزائر، وانخفاض معدل التضخم، يؤدي إلى زيادة الاستثمارات العربية الجزائرية.

الخاتمة:

ارتفعت تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة العربية البينية بشكل واضح خلال السنوات القليلة الماضية، إلا أن تلك التدفقات لا زالت متواضعة إذا ما قورنت بالتدفقات الاستثمارية المباشرة البينية في الأقاليم الاقتصادية حول العالم، ولاسيما دول الاتحاد الأوروبي والآسيان والناقتا في أمريكا الشمالية، ولذا فإن الفترة المقبلة تحتاج إلى إعادة تقييم الأداء العربي في هذا المجال.

ولتفسير هذه التدفقات فإن النظرية الاقتصادية ركزت على عوامل الجاذبية بين الدول مثل المسافة، حجم السوق وعوامل التشابه الأخرى (اللغة، الدين، التاريخ...) ومستوى التنمية المؤسسية ونوعية البيئة الاستثمارية، كل هذه تعتبر من محددات الاستثمارات العربية

البنية التي تساهم في تطويرها، لذلك هناك عمل كبير أمام الدول العربية للسعي قدما بهذه الاستثمارات، والجزائر لا تمثل استثناء لذلك، ومن خلال ما سبق استنتجنا مجموعة من النتائج نلخصها فيما يلي:

- 1- ارتفاع أسعار النفط وعوائده وتنامي الخلاف بين الدول العربية والدول الغربية بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 ساهم بصفة كبيرة في زيادة الاستثمارات العربية البينية، كون أن رأس المال العربي المتوجه إلى الدول الغربية أصبح يعرقل من قبل الدول الغربية، فكان من الضروري إعادته إلى الدول العربية.
- 2- الاستثمارات العربية الجزائرية تتأثر إيجابيا بكل من أسعار النفط، دخل الفرد الجزائري، الناتج الداخلي الخام في الجزائر، البنية التحتية الجزائرية، المستوى التعليمي في الجزائر، سعر الصرف في الجزائر، كما تتأثر سلبيا بمعدلات التضخم في الجزائر.
- 3- هناك أثر إيجابي لإنتاج كل من النفط الخام والغاز الطبيعي على تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة العربية الجزائرية، لأن كل ما ينتج يباع (يصدر) مما يساهم في خلق فوائض مالية من شأنها أن تساهم في تنمية الاقتصاد لجذب أكبر قدر من الاستثمارات العربية من جهة، وتشجع على الاستثمار في دول عربية سواء دول الجوار أو الدول الأخرى.
- 4- قامت الحكومة الجزائرية باتخاذ تدابير عديدة لتهيئة مناخ الاستثمار تمثلت تلك التدابير في إجراء تعديلات عديدة على قوانين الاستثمار، خلقت تلك التعديلات أوضاع قانونية وتشريعية مواتية للاستثمار ومشملة على العديد من الحوافز والإغراءات المالية، رغم ذلك لوحظ عدم نجاعتها، مما أدى إلى نفور المستثمر الأجنبي بصفة عامة والمستثمر العربي بصفة خاصة.

قائمة المراجع:

- 1- علي لطفي، الاستثمارات العربية ومستقبل التعاون الاقتصادي العربي، (بحوث عربية، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 2009).
- 2- قويدري محمد، تحليل واقع الاستثمارات الأجنبية المباشرة وآفاقها في البلدان النامية حالة الجزائر، أطروحة دكتوراة دولة في العلوم الاقتصادية فرع تحليل اقتصادي، غير منشورة، جامعة الجزائر سنة 2005.
- 3- علي عبد القادر علي، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر، المعهد العربي للتخطيط، مجلة جسر التنمية العدد 31 يوليو 2003 السنة الثالثة.
- 4- هيكل عبد العزيز فهمي، موسوعة المصطلحات الاقتصادية والإحصائية، ط 2، (دار النهضة العربية، بيروت، 1985).
- 5- أمينة ذكي شبانة، دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تمويل التنمية الاقتصادية في مصر في ظل آليات السوق، المؤتمر العلمي السنوي الثامن عشر للاقتصاديين المصريين، تمويل التنمية في ظل اقتصاديات السوق، (الجمعية المصرية للاقتصاد والتشريع والاحصاء، القاهرة، 7- 9 أبريل، 1993).
- 6- عبد السلام أبو قحف، اقتصاديات الأعمال، (الدار الجامعية، الاسكندرية، 1995).

- 7- رزاق وشاح، الاستثمار الأجنبي المباشر والتنمية، أوراق عمل المعهد العربي للتخطيط، الكويت، منشورة في الموقع الإلكتروني للمعهد (www.arab-iap.org).
- 8- تقارير الاستثمار العالمي (من سنة 2006 إلى سنة 2013)، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، الأمم المتحدة، نيويورك وجنيف.
- 9- التقرير الاقتصادي العربي الموحد للسنوات (من 2000 إلى 2012)، صندوق النقد العربي، أبو ظبي.
- 10- تقارير مناخ الاستثمار في الدول العربية للسنوات (من 1998 إلى 2012)، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، الكويت.

11- Nabil KHOURI, les déterminants de l'investissement direct étranger dans les pays d'accueil en développement et son impact sur leur croissance économique, Évidences empiriques à partir des données en panel de 81 pays d'accueil en développement observés de 1995 à 2005, (Thèse de Doctorat, en sciences de gestion - option : finance, à l'école supérieure de commerce d'Alger, Algérie, 2008).

12- Rime MAHMOUD, les Investissements Directs Etrangers dans les pays Arabes, (Thèse de Doctorat, LEAD- Laboratoire d'Economie Appliquée au Développement, Faculté de Sciences Economiques et de Gestion, Université du Sud Toulon-Var, France, 2009).